مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٨) العدد (٣) ٢٠٢٤
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (8) No. (3) 2024

السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ومنعكساتها الاقتصادية

إلين غيث اسطنبولي*

(تاريخ الإيداع ٥/٣/ ٢٠٢٤ – تاريخ النشر ٧/٥/ ٢٠٢٤)

□ ملخّص □

يسلط هذا البحث الضوء على مفهوم السياسة الخارجية بصورة عامة، والسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في المجال الاقتصادي بصورة خاصة، مبيناً أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة في تحقيقها، وهي الأداة الاقتصادية والأداة العسكرية والأداة الدبلوماسية والثقافية.

يتناول البحث الحديث عن عوامل الاستقطاب الدولي في إفريقيا والقدرات الاقتصادية الصينية، ثم ينتقل لدراسة العلاقات الصينية الإفريقية قبل الحرب الباردة وبعدها كونها تعد نقطة تحول مهمة جداً في تاريخ العلاقات الدولية، وانتهى البحث بتقييم السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا من حيث الفرص المتاحة للتحقيق والتحديات التي تواجهها هذه السياسة.

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معرفة أهم الصفات المميزة للسياسة الخارجية الصينية وتحليل العلاقات بين الطرفين (الصين والقارة الإفريقية) لمعرفة أبعاد و طبيعة توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١– استخدمت الصين الأداة الاقتصادية بشكل متزايد إلى جانب الأداة الدبلوماسية عن طريق التبادلات التجارية والاستثمارات الضخمة لدعم سياستها التنموية للدول الإفريقية، وعملت على إقامة علاقات تعاونية مع الدول الإفريقية تقوم على الربح المشترك والنفع المتبادل.

٢– تعتبر المكانة التي تحتلها إفريقيا في السياسة الخارجية الصينية مرتبطة بالمقام الأول بالجانب الاقتصادي فالدور الذي تلعبه الصين في زيادة وتنامي نفوذها الاقتصادي والبروز في الساحة الدولية جعلها تنطلق من منطلق تحقيق علاقات اقتصادية صينية إفريقية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الصين، إفريقيا، العلاقات الصينية الإفريقية، القدرات الاقتصادية.

***حاصلة على الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.**

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٨) العدد (٣) ٢٠٢٤
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (8) No. (3) 2024

Chinese Foreign Policy Towards Africa And Its Economic Repercussions

Eleen Ghaith Istanbuli*

(Received 5/3/2024.Accepted 7/5/2024)

□**ABSTRACT** □

This research sheds light on the concept of foreign policy in general, and Chinese foreign policy towards Africa in the economic field in particular, indicating the objectives of this policy and the tools used to achieve it, which are the economic tool, the military tool, and the diplomatic and cultural tool.

The research deals with the recent factors of international polarization in Africa and Chinese economic capabilities, then moves on to study Chinese-African relations before and after the Cold War, as they are considered a very important turning point in the history of international relations. The research ends with an evaluation of Chinese foreign policy towards Africa in terms of the opportunities available for investigation and the challenges it faces. This policy.

In her study, the researcher relied on the descriptive analytical approach by identifying the most important distinctive features of Chinese foreign policy and analyzing the relations between the two parties (China and the African continent) to know the dimensions and nature of Chinese foreign policy orientation towards Africa.

The research reached a set of results, the most important of which are:

1- China has increasingly used the economic tool alongside the diplomatic tool through trade exchanges and huge investments to support its development policy for African countries, and has worked to establish cooperative relations with African countries based on joint profit and mutual benefit.

٢- The position that Africa occupies in Chinese foreign policy is primarily linked to the economic aspect. The role that China plays in increasing and growing its economic influence and prominence in the international arena has made it start from the standpoint of achieving Chinese-African economic relations.

Keywords: Foreign Policy, China, Africa, Chinese-African Relations, Economic Capabilities**.**

***Master Degree, Faculty Of Economics, Tishreen University.**

مقدمة:

تعد نهاية الحرب الباردة نقطة تحول مهمة في العلاقات الدولية من حيث ما فرضه النظام الدولي بضرورة امتلاك القوة الاقتصادية التي تعد من أهم العوامل لبروز قوة الدولة في الساحة الدولية ومن خلال ما يجري في العالم من حروب ظاهرة وخفية من أجل تحقيق القوة الاقتصادية بين الدول العالمية الكبرى نجد أن الصين من بين هذه الدول التي تسعى لامتلاك القوة الاقتصادية والبروز كقوة عالمية، فهي توجه سياستها الخارجية من المنظور الاقتصادي نحو القارة الإفريقية، لذلك نشاهد في الآونة الأخيرة تزايد توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية فيما يخص الاقتصاد، وذلك لأن القارة الإفريقية غنية بنفطها وخصوصاً النفط السوداني.

ولذلك سعت الصين دوماً إلى تزايد نشاطها في أماكن تواجد النفط لتتمكن من الحفاظ على قوة اقتصادها للبقاء كقوة دولية لها هيبتها ومكانتها الدولية، لذا نحاول من خلال البحث تحليل طبيعة وأبعاد السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا، ومنعكساتها الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

١- دراسة فاطمة أحمد نور، (٢٠٢٢)، بعنوان: آليات التواجد الصيني في القارة الإفريقية بين الفعالية والإخفاق، العدد ١٣، المجلد ٧، دراسة منشورة في المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، القاهرة.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية استخدام الصين لأدوات سياستها الخارجية وخصوصاً لقوتها الناعمة واستثماراتها في القارة، وكذا لقاعدتها العسكرية في جيبوتي.

تم استخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١- استخدمت الأداة الاقتصادية بشكل متزايد إلى جانب الأداة الدبلوماسية عن طريق التبادلات التجارية والاستثمارات الضخمة لدعم سياستها التنموية للدول الأفريقية.

٢- ارتكزت السياسة الصينية في إفريقيا على ثوابت مفادها احترام السيادة الداخلية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم ربط مساعداتها الاقتصادية بشروط سياسية.

٢- دراسة زرقة جهيدة، زوابلية خيرة كريمة، (٢٠١٨)، بعنوان: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ما بين فترة ٢٠٠٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى:

١- التعرف على الأهمية الجيوبوليتكية والجيواقتصادية التي تحظى بها إفريقيا.

٢- التعرف على حقيقة النمو الصيني والدور الذي تلعبه في الساحة الدولية وفي القارة الإفريقية.

٣- محاولة إبراز التحديات التي تواجه العلاقات الصينية الإفريقية.

تم استخدام المنهج المقارن، والمنهج التاريخي، والمنهج الإحصائي.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١- إن الاعتبارات الثقافية والإيديولوجية لم تعد هي التي تتحكم في مسار العلاقات الصينية – الإفريقية مثلما كان سابقاً كما إن المبادئ التي تحكم سياسة الصين الخارجية لم تعد واقعية في كثير من الأحيان.

٢- تمتلك إفريقيا مقومات تتمثل في الموارد والثروات الطبيعية جعلتها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للسياسات العالمية، فأصبحت إفريقيا تشكل حلبة منافسة دولية على ما تمتلكه من مقومات.

٣- دراسة ملاح نصيرة، (٢٠١٨)، بعنوان: الاستراتيجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى:

١- التعريف بمحددات التجربة التنموية في الصين ومقومات نجاحها وخصوصية المسار الاقتصادي للصين.

٢- تسليط الضوء على الاستراتيجية الاقتصادية للصين والتي بدأت في فترة الحرب الباردة واستمرت بقوة في فترة النظام الدولي بالإضافة إلى تأثيراتها الإقليمية والدولية بما فيها هرمية النظام الدولي.

تم استخدام المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج الإحصائي.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١- الصين أصبحت قوة اقتصادية إلى جانب القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيكون لهذه القوة دور في إعادة توزيع وترتيب معايير القوة للنظام الدولي وحتى هرميته مستقبلاً.

٢- الصين تبنت استراتيجية اقتصادية خارجية متعددة الجوانب والأهداف موجهة إلى الدول الآسيوية، ومع الدول النامية والدول الغربية، وذلك بغرض ضمان الإمداد باحتياجات الطاقة وضمان طرق الملاحة البحرية.

الدراسات الأجنبية:

1- Li Xiangyang, 2022, China's Economic Diplomacy: Concept, Organization, Implementation, Mechanisms and the BRI. National Institute of International Strategy, Chinese Academy of Social Sciences (NIIS CASS), Beijing, China.

دراسة لي شيانغيانغ، (٢٠٢٢)، بعنوان: الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: المفهوم ، التنظيم والتنفيذ، الآليات ومبادرة الحزام والطريق، المعهد الوطني للاستراتيجية الدولية، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (Niis Cass)، بكين، الصين.

هدفت الدراسة إلى:

١- معرفة التحديات الجديدة للصين والمتمثلة في عدم التوازن بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.

٢- تحديد بنية نظرية للدبلوماسية الاقتصادية الصينية التي تسعى إلى تحقيق التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة.

تم استخدام المنهج المقارن في الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها:

١- الدبلوماسية الاقتصادية تشكل جزءاً مهماً من استراتيجية الصين في الشؤون الخارجية، حيث شكلت مبادرة الحزام والطريق (BRI) سمات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية.

٢- مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية أدخل إلى الأوساط الأكاديمية الصينية منذ تسعينيات القرن الماضي، لكنها لم تتفق بعد على نمط الدبلوماسية الاقتصادية التي يجب أن تتبعها الصين، حيث تشترك الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في بعض السمات المشتركة مع القوى العالمية الكبرى الأخرى.

2- Erzsébet N. Rózsa, 2021, China's Interests in the Middle East and North Africa, University of Public Service – Ludovika Institute of World Economics, Centre for Economic and Regional Studies, Hungarian Academy of Sciences, Budapest.

دراسة ارزسيبت روزا، (٢٠٢١)، بعنوان: مصالح الصين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جامعة الخدمة العامة – معهد لودوفيكا للاقتصاد العالمي، مركز الدراسات الاقتصادية والإقليمية، الأكاديمية المجرية للعلوم، بودابست.

هدفت الدراسة إلى:

١- تحديد مصالح الصين بالانتقال إلى نظام إقليمي في الوقت الذي أعقبت فيه نهاية الحرب الباردة وما ترتب على ذلك من أحادية قطبية تجسدت بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي.

٢- دراسة موقف الصين بشكل جيد في سياق علاقاتها مع الولايات المتحدة، وبشكل أكثر تحديداً، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج المقارن في الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها:

١- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة تنافس للقوى الدولية ولذلك يجب على الصين أن تعبر عن مصالحها ليس فقط في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أيضاً مع جهات خارجية أخرى.

٢- إن تجزئة المنطقة هذه تناسب ميل الصين إلى عدم النظر إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كوحدة واحدة، ويتناسب مع ممارستها المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد استطلاع مجموعة الدراسات السابقة نلاحظ أن دراستنا الحالية تشترك مع بعض الدراسات السابقة من ناحية تناولها للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، وتشترك مع دراسات أخرى في تناول الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه العالم الخارجي، لكن ما ستضيفه هذه الدراسة هو دراسة المنعكسات الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا وكيف أثرت هذه المنعكسات الاقتصادية على العلاقات الصينية الإفريقية.

مشكلة البحث:

إن سعي الصين للبروز كقوة عالمية يجعلها توجه سياستها الخارجية نحو القارة الإفريقية التي تمتلك مقومات اقتصادية، تمكنها من لعب دور مهم في السياسة العالمية، وبناءً عليه يمكن طرح السؤال الرئيس الآتي:

ما هي توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا؟ وما هي أبعادها الاقتصادية؟

ومن السؤال الرئيس يمكن اشتقاق الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هي أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا؟ وما هي أدواتها؟

٢- ما هي الفرص والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا؟

أهمية البحث وأهدافه:

يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية أكاديمية حيث تحاول الباحثة تسليط الضوء على تنامي قوة الصين وتعاظم دورها على المستوى الدولي بشكل عام وتجاه إفريقيا بشكل خاص من خلال السياسة الخارجية التي تنتهجها في سبيل تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية. وترجع أهمية هذا البحث أيضاً إلى قلة الدراسات العربية حول السياسة السلمية الناعمة التي تنتهجها الصين لتطوير العلاقات الاقتصادية مع القارة الإفريقية بخلاف المراجع باللغات الأجنبية.

أهداف البحث:

١- تحليل السمات العامة للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في المجال الاقتصادي.

٢- دراسة المقومات الاقتصادية لإفريقيا والصين.

٣- البحث في العلاقات الصينية الإفريقية منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٢٠.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معرفة أهم الصفات المميزة للسياسة الخارجية الصينية وتحليل العلاقات بين الطرفين (الصين والقارة الإفريقية) لمعرفة أبعاد و طبيعة توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا.

فرضيات البحث:

١- يرتبط التوجه الصيني نحو القارة الإفريقية بجملة الأهداف والمصالح التي تسعى السياسة الصينية لتحقيقها في سبيل إعادة صياغة بنية النظام الدولي.

٢- يفرض تنامي قوة الصين وتعاظم دورها الاقتصادي دوراً متميزاً في تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: العامل الاقتصادي.

المتغير التابع: السياسة الخارجية الصينية.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٢٠.

الحدود المكانية: القارة الإفريقية.

المناقشة والنتائج:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

تقسم سلوكيات وتصرفات الدول التامة السيادة من قبل المهتمين بالعلاقات الدولية إلى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل إقليمها وهو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية، وتصرفات وسلوكيات تمارس خارج إقليم الدولة وهو ما يطلق عليه اصطلاح السياسة الخارجية، والتي تدخل الدولة بواسطتها في شبكة من العلاقات والارتباطات مع أطراف خارجية أخرى بغية تحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح. وبناءً على ذلك ازدادت أهمية السياسة وأصبحت أكثر تنوعاً وتعقيداً وتعددت التعاريف المقدمة من قبل الباحثين والمفكرين، تعاريف تركز على نشاط الدول وأخرى تركز على سلوكياتها:

عرفها **دانيال باب** فعرفها بأنها: " الأهداف التي توجه مجموعة الأفعال التي تقوم من خلالها الدولة بإنجاز أهداف سياستها الخارجية".(بوقارة، ٢٠١٢).

كما عرفها **مارسيل ميرل** بأنها: " هي الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود".(ميرل، بدون سنة نشر).

كما يعرفها **تشارلز هيرمان** بأنها: " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة ومن يمثلونهم الذي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".

أما **جيمس روزنو** عرفها على أنها: " تعني تلك النشاطات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما لتغيير وضع معين أو الإقرار به في البيئة الدولية".(resenau, 1974).

ونجد أيضاً **حامد ربيع** يعرف السياسة الخارجية على أنها: "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية".

كما عرفها **زايد عبد الله مصباح بأنها:** " السلوك الخارجي لأية دولة واحدة دولية هو عبارة عن حدث وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود".(المصباح، ١٩٩٤).

ومن جهته **محمد السيد سليم** عرف السياسة الخارجية على أنها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".(سليم، ١٩٩٨).

إن تعدد التعاريف وتفاوت نواحي التركيز فيها يعكس تعقيد ظاهرة السياسية الخارجية، ومن خلال هذه التعاريف يمكن للباحثة تعريف السياسة الخارجية إجرائياً على أنها: عبارة عن وصف لطبيعة الأهداف والأولويات، وكذلك الإجراءات التي توجه سلوك الدول والحكومات وبقية الفاعلين الدوليين في علاقتها مع بعضها البعض.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا:

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا:

يعد نفط القارة الإفريقية أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، وقد بدأ هذا الاهتمام منذ بداية التسعينيات في سياق اتباع الصين سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط وتقليل الاعتماد شبه الحصري على نفط الشرق الأوسط والخليج العربي وفق سياسة تشتيت الأخطار.(قط، ٢٠١٤).

إن حاجة الصين للنفط في تزايد مستمر، وكونها تحقق نمواً استثنائياً بمعدل كبير ما بين ٨ إلى ١٠% الأمر الذي جعلها تعتمد اعتماداً متزايداً على النفط المستورد وأصبحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، ففي عام 2010 كان استهلاكها للبترول 10.6% من الاستهلاك العالمي وفي عام 2020 أصبح استهلاكها 60% من الإنتاج العالمي. (عميري، ٢٠٢٢).

كانت الصين من بين البلدان المصدرة للنفط، بنسبة تقدر ب25% من إنتاجها النفطي وتحولت منذ 1990 إلى دولة مستوردة، بل حتى ولو كانت تتمتع بمخزون هائل من البترول، فإنها حتماً ستتوجه إلى الاستيراد خاصةً وأن التقنيات لدى الصين غير كافية لاستغلال واستثمار مخزون بترولي في بلاد تقع ضمن منطقة توترات جيولوجية هائلة، وأن منطقة الشرق الأوسط والخليج كانت هي المزود الاساسي بالبترول للصين، لكن في السنوات الأخيرة شهدنا انسحاب بكين من هذه المنطقة وتقليل اعتمادها على نفطها ويرجع ذلك إلى الاعتبارات الآتية:

– النزاعات والتوترات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحديداً.

– المزاحمة الشديدة للولايات المتحدة ونفوذها العميق في الشرق الأوسط والخليج العربي إلى حد التواجد العسكري. فالصين تعتبر الشرق الأوسط منطقة رهان استراتيجي للولايات المتحدة خاصةً في مجال الطاقة، إضافةً إلى عوامل تقنية تتعلق بصعوبة نقل البترول وتكلفتها العالية، إضافةً إلى المزايا التي تجعل نفط إفريقيا مفضلاً لدى الصين، وتستورد الصين أكثر من 25% من وارداتها النفطية من إفريقيا وتسعى إلى المزيد خاصةً وأن حاجاتها النفطية ستتضاعف عام 2030، ومن أبرز الدول التي تستورد منها إضافةً إلى السودان وتشاد، الجزائر وأنغولا والغابون وبالنسبة للدول العربية فهناك تحرك صيني مكثف في ليبيا والجزائر التي تعتبر من أهم الدول الإفريقية التي تصدر النفط إلى الصين وقد وقعت الجزائر والصين عدداً من الاتفاقيات المتعلقة بالبترول والغاز والجوانب البحثية المتعلقة بهما.(حنفي، ٢٠٠٩).

وفي هذا المجال هي متعاقدة إضافةً إلى السودان مع الغابون وأنغولا، نيجيريا، كونغو، إثيوبيا، كينيا ومن ثم غانا والنيجر كمنتجين حديثين، ومع النيجر أحدثت مشروعاً ضخماً بكلفة 5 مليار دولار. وقد استغلت الصين خروج الولايات المتحدة من السودان عام 1995 لتحظى باستثمارات نفطية حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية تذهب إلى الصين وفقاً لأرقام عام ٢٠٠٨، وتمكنت شركات النفط الصينية من شراء ٤٠% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان. (mbabia, 2012).

وتمييز السوق الإفريقية يحمله مقومات تساعد الصين على التوسع خارجاً، أهمها:

أولاً: ضخمة بإمكانها استهلاك إنتاج خارجي ضخم في ظل نقص الإنتاج المحلي، فالصين في طريقها لأن تصبح أكبر مصدر في العالم ورابع أكبر قوة اقتصادية على الصعيد الدولي، إذ إن التحول الاقتصادي في هذا البلد جعل الاقتصاد ينمو بمعدل ٩.٥% على مدى السنوات العشرين الماضية كما أن القطاع الخاص أضحى مسؤولاً عن إنتاج ٥٧–٦٥% من الناتج غير الزراعي. (أبو خريص، ٢٠٢١).

ثانياً: تعرض منتجات متدنية الجودة على الأسواق الناشئة والأقل قدرة اقتصادية تتلاءم مع القدرة الشرائية في السوق الإفريقية، وهذا يساعد على تصريف المنتجات الصينية بحسب الطلب المتاح وفق معدلات القدرة الشرائية والرفاهية المتاحة في السوق الإفريقية. (نائلة، ٢٠١٧).

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا:

١- الأداة الاقتصادية:

إن الإنتاج يعني وجود قطاعين كبيرين: قطاع وسائل الإنتاج وقطاع وسائل التبادل، وهما الشركات المنتجة والبنوك الممولة، وفيما يخص إدارة الشركات الصينية فإنها لا تعتمد على شخص واحد وإنما على لجنة تنتخب كل عام من قبل أعضاء الحزب الشيوعي التابعين للشركة وبمشاورة العمال، حيث تعد تلك اللجنة: التخطيط السنوي، والقوانين الداخلية، وتجديد التقنية، وتحديد المكافآت. (عميري، ٢٠٢٢).

إن الصين أكثر فعالية من أوروبا وقد فرضت نفسها في أسواق القارة وشركاتها مسيطرة خاصة على مجال الإعمار والإنشاءات وبنوكها أصبحت أهم الممولين لاقتصاديات إفريقيا. (جهيدة، كريمة، ٢٠١٨).

منذ 2005 هناك 820 شركة صينية ربعها خاصة متواجدة في 49 من دول القارة، لها مبادرات ذاتية في التعامل الاقتصادي مع القارة، إن تلك الشركات تمتلك أفضلية في مجال التكاليف مقارنة بشركات غربية لها نفس المواصفات، لكن مرتفعة الكلفة بنسبة ٥٠% عن الشركات الصينية. إضافةً إلى ذلك، فإن الشركات الصينية في القارة الإفريقية تغامر وتتحمل مخاطر الاستثمار في المناطق الخالية التي تشهد تهديدات أمنية عجزت الشركات الغربية عن الدخول إليها.(قط، ٢٠١٤).

إن شركات الإعمار فعالة جداً، وإن الاستثمارات تتركز خاصةً في مجال البناء والأشغال العمومية عمارات، بناءات حكومية، مثلاً مجموعة بكين للبناء الحضري متخصصة في بناء الملاعب والمستشفيات والإقامات الرسمية ودلالة فعالية شركات الإعمار أن تعاقدات الإنشاءات في إفريقيا تضاعفت عشرين مرة بين ٢٠٠٠ و٢٠١٢. وكذلك دليل الفعالية أن المبلغ الإجمالي لتعاقدات البناء بين القارة وشركات الإعمار والأشغال العمومية الصينية ارتفع إلى ٤٠ مليار ما يعادل ارتفاع بنسبة 45% عما كان في 2009، وأن القارة استحوذت على ٣٥% من سوق الإنشاءات الصينية في الخارج. (جهيدة، كريمة، ٢٠١٨).

ومن هنا تستنتج الباحثة أن الطلب الإفريقي ملبى بشكل كبير من قبل شركات صينية تمتلك عرضاً ملائماً يناسب السوق الإفريقية، ومن ثم فهي أنشط من الشركات الأوروبية.

٢- الأداة العسكرية:

شاركت الصين بقوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في إفريقيا منذ عام 1990 فوصل ما شاركت به الصين إلى حدود 12 عملية، وفيما يتعلق بإفريقيا فابتداءً من عام 2007 قدمت الصين أكثر من ١٨٠٠ من الجنود والمراقبين العسكريين والمدنيين ورجال الشرطة للمشاركة في عملية السلام. وفي عام 2011 كان حضورها في القارة ضمن القبعات الزرق ب 584 فرداً في ليبيريا، و٨٠٤ فرداً في السودان، و٢٣٤ فرداً في الكونغو الديمقراطية. (mbabia, 2012).

إضافةً إلى تلك المشاركة بالجنود والمراقبين العسكريين، فإنها تبيع الأسلحة وتساهم بالتدريب والتكوين العسكري والمساعدة التقنية وتعقد اتفاقيات عسكرية مع كل ذلك من أجل مساعدة دول القارة على حفظ الاستقرار واستعادته، وهو أمر ضروري لرعاية مصالح طرفي الشركة فلقد قدمت الصين التدريب العسكري لعدة دول إفريقية منها السودان وغينيا الاستوائية ونيجيريا والكاميرون (أبو خريص، ٢٠٢١)، كما قامت بإرسال وفد متخصص في الأجهزة العسكرية الثقيلة إلى تلك البلاد، كما تقدم الصين الأسلحة والتدريبات العسكرية إلى دول إفريقية أخرى في أغلب الأحيان أثناء أوقات النزاعات والصراعات. (نائلة، ٢٠١٧).

إذاً فإن الصين في موقع تهديد من قوى الغرب التي لديها دوافع عديدة بما فيها التنافس على الحيز الاقتصادي، للدخول في نزاع مع القوة الصلبة الصينية كونها تمتلك قوة عسكرية معتبرة، وبالفعل فإن الصين بلغت تطوراً تكنولوجياً تدل عليه 10 تجارب نووية وإرسال قمرين صناعيين بين ١٩٦٤-١٩٦٩. (mbabia, 2012).

ويمكن القول بأن الصين من منطلق المحافظة على الأمن والاستقرار في القارة، وهو أمر ضروري لحفظ المصالح، تساهم في عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة وكداعم للمنظمات الإفريقية الإقليمية في هذا المجال.

٣- الأداة الدبلوماسية والثقافية:

إن الأداة الدبلوماسية تلعب دوراً في العلاقات الصينية الإفريقية من خلال الزيارات الصينية عالية المستوى، ابتداءً بزيارة الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين سنة" 1996 في إطار التأسيس لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي وزيارة الرئيس "هو **جينتاو**" الذي أشار إلى وجوب مراعاة الصين وإفريقيا للحفاظ على الصداقة التقليدية وتعزيز العلاقات الثنائية مشيراً إلى تدعيم التضامن والتعاون مع الدول النامية بما فيها الدول الإفريقية الذي يعتبر مبدأً أساسياً من مبادئ السياسة الصينية. (حنفي، ٢٠٠٩).

ومن جانب تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية من خلال تكثيف التشاور بحيث أن الصين ذات الأهداف والمصالح التي تسعى إفريقيا إلى تحقيقها فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتأييد موقف إفريقيا حول التعددية فالصين ترى نفسها بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن وجوب الوقوف إلى جانب قضايا الدول الإفريقية، وتدعم مطالبهم ومقترحاتهم. (جهيدة، كريمة، ٢٠١٨).

أما بالنسبة للأدوات الدبلوماسية التي تنتجها الصين في إفريقيا، كونت الصين " الدبلوماسية الصحية" حيث أسست علاقة بين فرق الأطباء الصينيين، والسكان الإفريقيين وذلك عن طريق الدعم الحكومي الصيني أو من خلال الرعاية الصينية للبرامج الطبية والصحية وقد أدت هذه الاستراتيجية لامتنان العديد من الزعماء الأفارقة المهتمين بتحقيق مصلحة شعوبهم. (عميري، ٢٠٢٢).

أما على المستوى الثقافي فقد أكدت الصين على الأدوات الثقافية والعلمية والتكنولوجية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهذا ما أكدت وثيقة "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" التي ذكرت فيه أن الصين ستواصل تنفيذ اتفاقية التعاون الثقافي والبرامج المتعلقة بها، وبحيث نجد أنه تم توقيع اتفاقيات مع الدول الإفريقية وتبادلات ثقافية بين الدوائر المعنية لكلا الطرفين إضافةً إلى تعزيز تبادل الاختصاصيين في الثقافة والفنون والرياضة، وترشد وتشجيع الهيئات والمنظمات الشعبية على تنظيم فعاليات التبادل الثقافي بأشكال متنوعة حسب حاجات التبادل الثقافي والسوق لكلا الطرفين، فقد قامت الصين بإنشاء عدد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الصيني المختصة بالشؤون الإفريقية ومنها معهد غرب آسيا، والدراسات الإفريقية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ومركز الدراسات الإفريقية "**بيكنج**" ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة "**نانج**" ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة "**السانجتان**"، ومعهد البحوث التنمية الإفريقية الآسيوية التابع لمركز بحوث التنمية بمجلس الدولة ومركز بحوث التعليم الإفريقي وتأكيدها على تبادل الخبرات العلمية والثقافية.(قط، ٢٠١٤).

مما سبق ترى الباحثة أن الأداة الدبلوماسية والثقافية ساهمت في تكوين قاعدة شعبية صينية في الدول الإفريقية نجحت في استقطاب فئات الشعب بمختلف الأعمار عن طريق المراكز الثقافية والمعاهد ومراكز الأبحاث التي تناسب جميع الفئات.

المبحث الثالث: المقومات الاقتصادية لإفريقيا – الصين:

المطلب الأول: عوامل الاستقطاب الدولي في إفريقيا:

تعد القارة الإفريقية مستودعاً للمواد الأولية التي يحتاجها الغرب في التصنيع، ونسبةً لما تمتلكه القارة من مقومات طبيعية أهلها ذلك بأن تكون مسرحاً للصراع والتنافس الدولي بين القوى الكبرى.

تمثل مساحتها خمس مساحة أراضي العالم، إذ تبلغ أكثر من 30 مليون كلم مربع ولكن 6% فقط من أراضيها مزروعة، يمثل كبر هذه المساحة إضافةً إلى غناها بالمعادن والنفط عاملاً مهماً في الساحة الدولية في ظل المنافسة على ما تمتلكه القارة من موارد طبيعية هائلة، بحيث تعد إفريقيا أكبر القارات التي تضم دولاً منتجة للنفط حيث يوجد بها 21 دولة منتجة للنفط. (المحسن، ٢٠١١).

حيث تعد حقول النفط في الأحواض البحرية البعيدة عن الشاطئ في خليج غينيا سهلة التأمين وأقل عرضة لخطر الإرهاب كونها قريبة من مناطق التزود، فميزة البترول الإفريقي بشكل خاص في خليج غينيا أنه من النوع الخفيف، وأنه يقدم نسباً عالية الجودة من البنزين الممتاز. (أبو خريص، ٢٠٢١).

إلى ذلك فقد سجلت المناطق شبه الصحراوية في القارة في السنوات الأخيرة اكتشافات نفطية من شأنها أن ترفع معدلات إنتاجها من النفط في المدى القريب، وكذلك كميات ضخمة من الغاز الطبيعي تم اكتشافها في أنحاء متعددة من القارة فالمعادلات المرشحة بارتفاع النسب بالنظر إلى أن أجزاء كثيرة من القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية وقد تبين من الدراسات والأبحاث العلمية المختصة أن هذه الأجزاء تحتوي على تركيبة جيولوجية مكونة من الصخور البلورية والمتحولة. (الحيصة، ٢٠٠٩).

ومن هنا يمكن القول أن القارة الإفريقية ستكون المورد الأساسي للصناعة في العالم مستقبلاً، وأن كل دول وقارات العالم التي تعاني من شح ونضوب تدريجي في مواردها المعدنية حالياً ستعتمد على ما تنتجه القارة. (نائلة، ٢٠١٧).

وترى الباحثة أن إفريقيا أضحت تشكل حلبة منافسة دولية على ما تمتلكه من مقومات تتمثل في الموارد والثروات الطبيعية، حيث تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للدول الكبرى، ومن بينها الصين التي سارعت بدورها إلى الاستثمار في إفريقيا للاستفادة من مواردها وثرواتها الطبيعية.

المطلب الثاني: القدرات الاقتصادية الصينية:

تعد التجربة الاقتصادية في الصين تجربة فريدة من نوعها، لما حققته هذه التجربة من نجاحات كبيرة استطاعت أن تنتقل إلى مستوى أفضل، فنمو صادراتها لعام 2017 في شهر آذار بلغ 180.6 مليار دولار، ومن حيث الواردات فقد بلغت 156.6 مليار دولار، وقد سجلت الصين فائضاً تجارياً بلغ 24 مليار دولار، فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 16.4% مقارنة مع عام 2016 ونسبة الواردات بلغ ٢٠.٣%. (نائلة، ٢٠١٧).

إن الإصلاحات الاقتصادية واستناداً إلى وفرة العمالة ذات الأجور المنخفضة على استقبال مصانع التجميع وتصدير السلع الرخيصة وتدفق الاستثمارات الأجنبية تعد نموذجاً مميزاً. (ramont, 2004).

بدأت الصين في تحقيق إنجازاتها الاقتصادية الهائلة منذ عام 1978 حيث وصل معدل النمو السنوي للفترة ١٩٧٨-١٩٩١ حوالي ٩٠%، وفي عام 1992 بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي 12.8%، وفي المتوسط بلغ النمو الذي حققه الاقتصاد الصيني نحو 9.8% سنوياً خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٤، في حين بلغ إجمالي قيمة الناتج المحلي 47 تريليون دولار. (جهيدة، كريمة، ٢٠١٨).

وقد تعاملت الصين بهدوء مع الأزمة المالية لعام 2008 وأعطت انطباع سلامة منهجها في النمو الاقتصادي والثقة في قدراتها على اجتياز الأزمة بأقل قدر من الخسائر مقارنة بالدول الأخرى الرأسمالية، فقد عملت على تنشيط علاقات الشركات الصينية في الدول الأجنبية وخاصة دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية، كما قامت بإنشاء منتديات مع العالم الخارجي، منتدى التعاون الصيني الإفريقي، منتدى التعاون الصيني اللاتيني، منتدى التعاون الصيني العربي، وقامت بخفض أسعار الفائدة ب٠.٥%. (الحيصة، ٢٠٠٩).

وقد سمحت الصين بالاستثمار الأجنبي في عدد من المناطق الاقتصادية قرب المدن الساحلية، ما زادها اندماجاً اقتصادياً في المنظومة العالمية بفضل اقتصاد سوق مشترك. فالصين ثاني أكبر مزود للاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة، حيث شهدت عام 2014 خروج 116 مليار دولار بنمو 15%، مقابل نمو ب٣% للاستثمارات الاجنبية المباشرة الخارجية من الولايات المتحدة، كما تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلاد والتي بلغت 129 مليار عام 2014. لدى الصين أكبر احتياطات بالعملة الأجنبية بالغة 3.2تريليون دولار، وتعمل الصين 70 ألف شركة ساهمت في تنشيط حركة الاستثمار داخل البلاد، إقامة مناطق حرة للتنمية الاقتصادية تعد بمثابة حقول تجارب قابلة للزيادة. (عميري، ٢٠٢٢).

يعتبر إدراك الصين لتحسين أدائها الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، ولزيادة الرفاهية لأفرادها وزيادة الانفتاح على الأسواق العالمية لاتساع علاقاتها التجارية يتحقق من خلال دخولها إلى منظمة التجارة العالمية.(ريحان، ٢٠١٢).

فدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية يعد مرحلة جديدة في سياسة التحرر التجارية، فقد أوفت الصين بالتزاماتها في الدخول في منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بالتعريفات والحواجز غير تعريفية، وإزالة القيود عن الشركات التي تقوم بأعمال تجارية أجنبية في 2004، كما أسست نظاماً قانونياً لاقتصاد السوق يتوافق مع قانون المنظمة، كما التزمت الصين بالانفتاح على الاستثمارات المباشرة الأجنبية وخفض التعريفات الجمركية، بحيث أعطت عضوية المنظمة للصين فرصة لتحسين مستويات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الصين، إضافةً للتمتع بالعلاقات الاقتصادية المستقرة مع أعضاء المنظمة الأمر الذي أعطى مساحة أكبر، للمستثمر الأجنبي لدخول السوق الصيني واستغلال طاقاته وتطوير المنتج النهائي لمقابلة احتياجات المستهلك ما يزيد من المبيعات الصينية.(لومون، ٢٠١٠).

إذاً فإن القدرات الاقتصادية التي حققتها الصين قد شكلت منها نموذجاً أو تجربة اقتصادية تسعى إلى النهوض بالصين كقوة عالمية في الجانب الاقتصادي.

المبحث الرابع: العلاقات الصينية الإفريقية:

المطلب الأول: العلاقات الصينية الإفريقية قبل الحرب الباردة:

إن علاقات التواصل السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي والاجتماعي بين الصين ودول إفريقيا قد مرت عبر حقب تاريخية مختلفة. حيث بدأت العلاقات التعاملية بين الطرفين في عهد سلالة مينغ، كانت ترسل بعثات بحرية من مئات القوارب الضخمة وآلاف التجار، بلغت البحر الأحمر والزنجبار. ويقول المؤرخون أن سفن الصين تفوقت من حيث الضخامة والمتانة على نظيرتها الأوروبية ورغم ذلك لم تتوغل الصين في إفريقيا وبقيت في القرن الإفريقي (الصومال). (mababia, 2012).

ولاشك حتى هذه العلاقة مع جزء من القارة منعها وجود المستعمر، لهذا منذ 1850 إلى 1950 توغل الإنسان الصيني في القارة بصفته عاملاً متخصصاً في تهيئة المناجم والعمل فيها ومد سكة الحديد. بحيث يتواجد في القارة

حينما وحيثما يحتاجه المستعمر أي أن الصين طيلة قرن كانت تتعرف على القارة الإفريقية، ومنذ نحو عام ١٩٥٠ بدأت العلاقة الجدية الرسمية لكونها صار ينظر إليها كعلاقة مصيرية ضرورية بفضل تحكم السلطة الصينية في وضعها الداخلي ما أتاح لها أن تتهيكل جيداً وتتدرج في القوة ومن ثم انطلقت في إنشاء علاقات موسعة مع الخارج. (salih, 2006).

لكن العلاقة الصينية الإفريقية الجدية بدأت ضمن الدائرة الأوسع، دائرة تقارب الإفريقي–الآسيوي ذلك التقارب الذي لجأت إليه شعوب القارتين لإبراز إرادتها في التحرر من خلال دعوات إلى مؤتمرات تقارب في السنوات ١٩٤٩–١٩٥٠–١٩٥٤. (kherad, 1983). لابد من تقوية الموقع أو الحضور في المسرح العالمي وهكذا انبثقت فكرة مؤتمر باندونغ في عام 1955 الذي جمع 29 دولة 6 دول من إفريقيا و٢٣ دولة من آسيا، وأكد المؤتمر على تشجيع المنفعة المتبادلة والشراكة، فإنه أكد على ميلاد العالم الثالث حيث أراد أن يقحم شعوب القارتين في أمر عملي "الاقتصاد"، ومن هنا برز الموقف التاريخي للصين ففي حين أكد السوفيات على إعانة اقتصادية محضة فإن الصين آمنت بأهمية العامل مع الوعي والعواطف المتجذرة في الأفارقة ومن هنا ظهرت العلاقة الوطيدة للدولة الصين مع القارة، بعد أن كانت علاقة قارة مع قارة. (نائلة، ٢٠١٧).

حيث أنشأت العلاقة مع مصر في عام 1956، وقتها وقفت الصين مع مصر في قضية تأميم قناة السويس وبدأ تأسيس العلاقات الثقافية بإرسال عدد من الطلاب المصريين للدراسة بالصين بالمقابل حضر عدد من الطلاب الصينيين لدراسة اللغة العربية بالأزهر الشريف، كما كانت قد رفضت مبادرة تقدمت بها فرنسا على أساس أن تتخلى الصين عن دعمها لثوار حركة التحرير الوطنية الجزائرية وبالمقابل تقوم فرنسا بالاعتراف بالصين وتقييم العلاقات الدبلوماسية معها وبطبيعة الحال رفضت الصين ذلك العرض، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة في الجزائر عام 1958 وبالمقابل كانت الجزائر ثاني دولة إفريقية تعترف بالصين بعد مصر، ولاشك أن ميلاد شخصيات وطنية قوية وفاعلة في إفريقيا شجع الصين على مزيد من الاقتراب، لهذا حدث أن الوزير الأول ووزير الخارجية في الصين قاما بجولة من كانون الثاني ١٩٦٣ إلى شباط ١٩٦٤ للتذكير بأن الصين وإفريقيا يتقاسمان نفس التجربة. (أحمد، ٢٠١٥).

بعد أحداث تيان آن مين 1989 جلبت النقد الغربي ومن ثم القطيعة معه ردة فعل عززت الصين العلاقة مع إفريقيا التي لم تكن تريد أن تضحي بالعلاقة مع الصين بمجرد النقد الغربي، عام 1989 حدث أن جنوب إفريقيا التي لم يكن لها أي علاقة مع الصين، صرحت أن الصين الشعبية هي الحاكم الوحيد لمجموع الصين من ضمنه تايوان وهو هدية أخرى من إفريقيا بعد عدم النقد ومن الآن فإن العلاقات ستتصاعد كأن الصين ترد الجميل. (ريحان، ٢٠١٢).

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الإفريقية بعد الحرب الباردة:

منذ 1990 ثابرت الصين على تأسيس علاقات تجارية متزايدة ومتطورة، بحيث أن نصيب إفريقيا من الميزان التجاري الصيني يبدو طفيفاً، ولكن هذا ليس هيناً بالنسبة لإفريقيا كونها في مراحل أولى من التنمية.

إن بروز إرادة لتعزيز العلاقة من قبل الرئيس الصيني" **جين زيمين** " الذي زار في أيار 1996 دول إفريقية (كينيا، مصر، إثيوبيا، مالي، زمبابوي) وبشر من مؤتمر الوحدة الإفريقية بتعاملات هائلة تليق بالصداقة الصينية الإفريقية وقال: " تقاسمنا ماضياً لا ينسى، واليوم نعيش حاضراً مشرقا" والصداقة الصينية الإفريقية ستزدهر بفضل حكمة الشعبين والمستقبل لأن الصين أكبر دولة من حيث التنمية الاقتصادية مستعدة للتعاون مع إفريقيا أكبر قارة نامية

لمواجهة القرن 21 بثقة"، تلك الزيارة قرنت العلاقة بالعمل على إبقائها مستمرة تستند على التعاون المتبادل الإجمالي متعدد المجالات، وخاضعة ل 5 قواعد: (أحمد، ٢٠١٥).

١- علاقة أو صداقة ذات شفافية.

٢- تفاعل يقوم على المساواة، واحترام نظام الحكم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٣- تنمية مشتركة ثنائية المنفعة.

٤- تشاور وشراكة في القرار في معالجة القضايا العالمية.

٥- تطلع لبناء مستمر لعالم أفضل.

في منتصف التسعينيات أعلنت الصين نفسها كقوة اقتصادية دولية صاعدة، مما انعكس إيجاباً على علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا، ولأن يقدر عدد العاملين الصينيين بالشركات الصينية في إفريقيا بصفة دائمة حوالي مليون ونصف المليون عامل صيني، مقابل 235 ألف إفريقي يعملون في الصين، وهذه الأخيرة تمثل الشريك الاقتصادي الأول في إفريقيا. (أحمد، ٢٠١٥).

ثم في أيلول 1997 حدثت زيارة رئيس الوزراء **(لي بينغ)** لثمانية دول إفريقية ما يعد حجز زاوية لتعزيز الشراكة الاقتصادية والتضامن عموماً، ويبدو أن إفريقيا تشكل عاملاً مهماً ضمن السياسة الصينية بمالها من ثقل في السياسة لنجاح اقتصادي دون ضمانة سياسية ضمن الإطار العالمي. (king, 2006).

إن توقيع الصين عدد من اتفاقيات القروض التفضيلية والاستثمارات والمساعدات في مجالات مختلفة في إفريقيا إضافة إلى العقوبات الاقتصادية والخطر الذي تفرضه الدول الغربية على بعض دول القارة الإفريقية كل ذلك جعل القيادات تصوب اهتمامها نحو الصين بدلاً من دول أوروبا والغرب عموماً وهي بذلك تؤكد على ضرورة تعاون جنوب- جنوب. (جهيدة، كريمة، ٢٠١٨).

لإحكام العلاقة وتنظيمها أسس في تشرين الأول ٢٠٠٠ منتدى التعاون الإفريقي الصيني (focac) تحت شعار (الصداقة، السلام، التعاون، التنمية) في بكين ضم 44 دولة كأرضية تشاور وتعاون جنوب- جنوب.

عقد المؤتمر ثانية في عام 2003 ويؤكد على تحسين الموارد البشرية بإعطاء تكوين ل 10.000 إفريقي في قطاعات ومجالات عدة والتعاون السياحي وخرج ب 21 اتفاقية اقتصادية بمجمل 1 مليار دولار. عقد ثالثة في تشرين الثاني 2006 وأهم ما جاء فيه إلغاء الديون الدول المثقلة بالدين والأقل نمو إلغاء التأشيرة الجمركية على 440 منتج آتٍ من إفريقيا وإنشاء 5 مناطق للتجارة الحرة. تكوين 15000 مهني إفريقي ومضاعفة المنح الدراسية، بعث 100 زراعة، وإنشاء 10 مراكز لتقنيات الزراعة، بناء 300 مستشفى و300 مدرسة، إضافة إلى منح 300 مليون لمكافحة حمى المستنقعات. (king, 2006).

عقد رابع مرة في تشرين الثاني 2009، وأهم محاوره: مكافحة التغيرات المناخية (100 مشروع علمي و١٠٠ مشروع تطبيقي للطاقة النظيفة)، إلغاء التأشيرة الجمركية على 90% من الصادرات لدول إفريقيا الأفقر، رفع عدد مراكز البحث الزراعي إلى 20 وتكوين 2000 تقني زراعي وتكوين 3000 ممرض وطبيب والاهتمام بمجال التكنولوجيا. (ريحان، ٢٠١٢).

وفي 2012 عقدت الدورة الخامسة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، وقد أعطت هذه الدورة أهمية خاصة لتطوير العلاقات السياسية بين الجانبين والتأكيد على تدعيم الثقة السياسية المتبادلة والتوافق الإستراتيجي، ودعم جهود

الاتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن والسلام في ربوع القارة الإفريقية إضافةً إلى تنسيق ودعم جهود المنظمات الإقليمية الأخرى في كافة المجالات. (ريحان، ٢٠١٢).

عقدت الدورة السادسة في كانون الأول 2015 وهي تعكس المبادىء والأهداف التي تقوم عليها الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإفريقيا، وتتضمن أولويات تعزيز التعاون بينهما في مجالات مختلفة، كما تعكس المواقف المشتركة إزاء القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك. (نائلة، ٢٠١٧).

إذاً فيما يخص focac إنه بعد العشرية من إنشائه سهل تقوية العلاقات في العديد من القطاعات لبناء أجندة سياسية، اقتصادية مشتركة لبناء شراكة جنوب– جنوب، ذات نفع متبادل شامل في عالم التكتلات، وهي أيضاً تؤكد على الصالح العام وتوضع ضمن خطة شاملة للقارة ولا تقصى طرفاً. (جهيدة، كريمة، ٢٠١٨).

المبحث الخامس: تقييم السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا:

المطلب الأول: الفرص المتاحة للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا:

١– المساعدات المالية والدبلوماسية:

تقدم بكين المساعدات المالية دون ربطها بمسألة المشروطية السياسية والاقتصادية، ودون مساءلتها في سبل صرفها كما تفعل القوى الأخرى، مثل الاتحاد الاوروبي الذي يربط مساعداته لدول القارة بمسائل احترام حقوق الإنسان، الحكم الراشد والتنمية، ومساعدته تكون صغيرة وبطيئة التسليم، كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على عسكرة مساعداتها الإفريقية أي ربطها بمسألة مكافحة الإرهاب. (أبو خريص، ٢٠٢١).

فالدول الغربية وكذا المؤسسات المالية العلمية تتبنى برنامج المساعدات الثنائية التي تقدمها إلى بعض الدول الإفريقية، والذي يحدث في مثل هذه الحالة هو أن الدول الإفريقية عموماً تسعى للحصول على المعونة لأسباب اقتصادية بينما تقدم الدول الغربية هذه المعونات لأسباب سياسية، وقد كشف تقرير" **بيرسون**" هذه الاعتبارات السياسة والإيديولوجية التي ترتبط ببرنامج المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول الإفريقية، وخلص القول: " إن أغلب استراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث لم يحرز ما كان متوقعاً أن يحرزه". (المخادمي، ٢٠٠٥).

برزت الصين بنموذجها المتمثل في المساعدات المالية والدبلوماسية كقوة حضارية تفضلها الأنظمة الإفريقية في جوهر عدم التدخل في إدارة الدولة ذات العلاقة (الشريكة) إضافةً إلى أن كل مساعداتها ليست مشروطة، أي ليست مرتبطة بشروط سياسية. حيث تقدم الصين دعمها ومساعداتها للدول الإفريقية دون أي اعتبارات سياسية ففي عام ٢٠٠٩ تم تصديق 4000 منحة جامعية سنوياً خلال 3 أعوام، وأُعلن صندوق التنمية الإفريقي وتم دعمه بمبلغ ٥ مليار دولار من الجانب الصيني، وتعهدت الصين بدخول المنتجات الإفريقية إلى السوق الصينية والمسموح دخولها بدون جمارك من 190 إلى 400 سلعة. (جهيدة، كريمة، ٢٠١٨).

مما سبق ترى الباحثة أن المنعكس الاقتصادي للمساعدات المالية والدبلوماسية التي تقدمها الصين يتبين من خلال ما تتيحه هذه المساعدات للقارة الإفريقية من فرص تساعدها في الأخذ كبديل للمجموعات الدولية الأخرى، كما أنها تسهل عملية التغلغل والاستثمار الصيني داخل القارة السمراء.

٢– المساعدات الصينية التنموية في إفريقيا:

تمثل المساعدات التي تحصل عليها القارة الإفريقية من الصين محفزاً يساعد القارة فتشمل المساعدات مجالات البنى التحتية. حيث شكل الحضور الصيني في إفريقيا فرصة لتحقيق التنمية، فقد أعلن منتدى التعاون الصيني الإفريقي بهدف أن يكون إطاراً للتشاور الجماعي لتقوية العلاقات والتعاون بين الطرفين ولتحقيق الأهداف التنموية وفقاً لإطار

عملي، قائمة شراكة من نوع جديد، وطويلة الأمد، قائمة على الندية والمنفعة المتبادلة وتنفيذ خطط التنمية الشاملة في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية. (أبو خريص، ٢٠٢١).

تمثل المساعدات الصينية 30% من القيمة الإجمالية لمشاريع البنية التحتية في إفريقيا، واستفادت قطاعات التعليم والصحة في إفريقيا بشكل ملحوظ، وكانت نيجيريا وغانا والسودان من أكبر متلقين للمساعدات الصينية في إفريقيا، وتتلقى الدول الثلاث مجتمعةً حوالي 250 مليون دولار كمساعدات غالبيتها تذهب إلى البنية التحتية، بحيث قدمت الصين لإفريقيا قرضاً بلغ قيمة 20 مليار دولار للفترة الممتدة من 2013 إلى ٢٠١٥، وساعدت على إنشاء أكثر من 1000 مشروع في البنية التحتية، الزراعة التعليم والصحة ومجالات أخرى، فهي مشاريع ساعدت على رفع مستويات المعيشة بإفريقيا. (نائلة، ٢٠١٧).

اهتمت الصيني بقضايا التنمية البشرية ورفع القدرات فأعلنت عن استعدادها لتدريب 10000 إفريقي في مجالات مهنية مختلفة، إضافةً إلى دعم المؤسسات التعليمية الإفريقية ومراكز التعليم الفني والمهني، قامت بإنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية إلى جانب المنح الجامعية وإرسال معلمين صينيين إلى إفريقيا، إضافةً إلى بناء المدارس بالريف الإفريقي، وتنشيط التبادل الثقافي والخبرات بين الجامعات الصينية والإفريقية، حيث قامت بإنشاء 60 مشروع تعليمي بإفريقيا وإنشاء 6 معاهد لتعليم اللغة والثقافة الصينية. (عميري، ٢٠٢٢).

يعد القطاع الصحي أهم القطاعات التي دعمت فيها الصين علاقاتها مع القارة الإفريقية، من خلال القيام بعلاقات بين الأطباء الصينيين وملايين الأفارقة العاديين وذلك من خلال الزيارات الصحية للزعماء الأفارقة وتسهيل التبادل المنتظم وتزويد الدول الإفريقية بأجهزة طبية مجانية والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الأمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسب الإيدز، ففي عام 2002 اجرت وزارة الصحة دورة تدريبية عالمية في معالجة الملاريا في المناطق الاستوائية وشاركت فيها 30 طالب من 17 من إفريقيا. (جهيدة، كريمة، ٢٠١٨).

وبالتالي يمكن القول أن إفريقيا لا تستطيع تحمل نفقات تنموية عالية، لذا نجد الصين تقوم بمساعدات في مجال التنمية، وتكون في متناول ورغبة القارة الإفريقية من حيث الجودة والتكلفة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا:

نجد الحضور الصيني في القارة الإفريقية قد حقق فرصاً وإيجابيات كانت نتاج للسياسة المتبعة من طرف الصين تجاه إفريقيا، إلا أنها تواجه بعض التحديات من جراء هذا الحضور بحيث لا يمكن التغاضي عنه، والممثلة في:

١- دعم الصين للنظم التسلطية في إفريقيا (سياسياً):

إن دعم الصين لبعض الأنظمة التسلطية في إفريقيا خاصةً دبلوماسياً ولدى هيئة الأمم المتحدة شكل تحدياً فعلياً فقد طرح هذا الدعم انتقادات وشكوك كبيرة حول الأهداف الحقيقية للصين وراء هذا الدعم، فنجد أن هناك من يعتبر أن الصين تدعم وتثبت هذه النظم في السلطة والتي بدورها تتيح للصين فرصة الاستثمار والتجارة مع البلدان الإفريقية. للقوى الكبرى الخارجية دور في موجة التحول الديمقراطي الراهنة في إفريقيا، فنظم القمع والاستبداد الإفريقية ظلت تعتمد على دعم الحلفاء الدوليين فيما يخص الدعم المادي واللوجستي اللازم لاستمرارها في السلطة. فالأوضاع الداخلية التي تحصل داخل القارة الإفريقية من غياب تام للديمقراطية في غينيا الاستوائية والحرب الإثنية في السودان، سرقة النفط من طرف النخب في أنغولا ونيجيريا وتعتبرها الصين والتي لها دور في القارة السمراء على اعتبارها قوة خارجية بمثابة شؤون داخلية تخص القارة، وأن الصين تستند إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. (عميري، ٢٠٢٢).

حيث تحرص الصين دائماً على تطوير علاقاتها مع دول العالم التزاماً بروح المبادئ الخمسة للتعايش السلمي: (احترام المتبادل للسيادة والوحدة الوطنية للدول، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنفعة المتبادلة، التعايش السلمي). (حنفي، ٢٠٠٩).

٢- منافسة الشركات الصينية وتأثيرها على اقتصاديات القارة الإفريقية:

تتمثل التحديات التي تواجهها الصين في إفريقيا في معارضة بعض جماعات المصالح لإغراق الأسواق الإفريقية بالبضائع الصينية زهيدة الثمن مما يؤدي إلى الاضرار بمصالحهم، كما يؤدي إلى تهديد الصناعات المحلية، كما يؤدي هذا التحول من الاعتماد على الذات إلى الاعتماد على الخارج. (عميري، ٢٠٢٢).

فالصادرات الإفريقية تخلق مناصب شغل في الصين لأنها خام، في حين صادرات الصين للقارة الإفريقية يزداد تهديدها لاستقرار الأسواق وثبات العمالة في القارة، ثم هناك دفق غير مراقب للعمالة الصينية إضافةً إلى دفق من السلع يلغي قوة تواجد المنتجات الإفريقية وهذا أمر خطير مضاد للطموح في التصنيع في القارة، أي تدفق السلع منخفضة السعر والتجارة أضر بالصناعة والتجارة المحلية. (جهيدة، كريمة، ٢٠١٨).

بهذا تقوم الصين بدراسة السوق الذي تسعى لدخوله ثم تنتج بعض السلع بأقل تكاليف ممكنة مثلما حصل في إفريقيا فالسلع الصينية الرخيصة تلقى رواجاً كبيراً في إفريقيا التي تتناسب والقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن الإفريقي. (أبو خريص، ٢٠٢١).

مما سبق تخلص الباحثة إلى القول بأن الصين تسعى من خلال ضخامة نشاطها في القارة من حيث شموله لكل القطاعات إلى ضمان إمداداتها النفطية وزيادة الاستثمار في القارة الإفريقية. وبذلك نرى أن سياسة الصين السلمية تجاه إفريقيا والتي اعتمدت على القبول الشعبي للتواجد الصيني، نجحت في تحقيق أهدافها الاقتصادية حيث انعكست على علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية من خلال الاستثمارات وزيادة المبادلات التجارية بين الطرفين.

النتائج:

١- استخدمت الصين الأداة الاقتصادية بشكل متزايد إلى جانب الأداة الدبلوماسية عن طريق التبادلات التجارية والاستثمارات الضخمة لدعم سياستها التنموية للدول الإفريقية، وعملت على إقامة علاقات تعاونية مع الدول الإفريقية تقوم على الربح المشترك والنفع المتبادل.

٢- تعتبر المكانة التي تحتلها إفريقيا في السياسة الخارجية الصينية مرتبطة بالمقام الأول بالجانب الاقتصادي فالدور الذي تلعبه الصين في زيادة وتنامي نفوذها الاقتصادي والبروز في الساحة الدولية جعلها تنطلق من منطلق تحقيق علاقات اقتصادية صينية إفريقية.

٣- تسعى السياسة الخارجية الصينية من خلال توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية للتموقع الاقتصادي كشريك تجاري، في ظل المنافسة التي تواجهها من قبل القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على اعتبار أن المنافسين يسعون إلى استغلال مصادر النفط والتموقع في القارة الإفريقية.

٤- تعد أهداف السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا من حيث تأمين مصادر النفط وسياسة تنويع المعادن والبحث عن السوق إضافةً الى كسب التأييد الدبلوماسي للدول الإفريقية في عدة قضايا في المحافل الدولية، والسعي وراء نظام متعدد الأقطاب، محركاً أساسياً في توجه الصين نحو إفريقيا.

التوصيات:

١- ترحب الدول الإفريقية بتواجد الصين وتعدها شريكاً تنموياً، فالعلاقات الصينية الإفريقية تصب في مصلحة الطرفين، ولذلك يجب على الدول الإفريقية الاستفادة من التجربة التنموية الصينية لصالح النهوض الإفريقي.

٢- إن الحفاظ على تقدم وتطور الاقتصاد متعلق بدوام وجود البترول، لذلك يجب على الصين الاعتماد على مصادر متعددة للحصول على البترول.

٣- ضرورة تنويع الاستثمارات الصينية في إفريقيا في مجالات مختلفة ومتعددة كونها تشكل مع المبادلات التجارية مظهراً لزيادة دعم العلاقات بين الطرفين بما يحقق المصلحة والمنفعة المتبادلة.

References:

1. Abdel Azim Hanafi, *published in Sudanile*, 2009.
2. Abdel Qader Raziq Al-Makhadmi, *Conflicts in the African Era: Permanent Refraction or Temporary Decline? (*DMN): Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 2005.
3. Abdel Wahab Amiri, 2022, *American-Chinese competition through the theories of hegemony and power transformation*, Algerian Journal of Studies and Research, Volume 5, Issue 2.
4. Abdul Karim Saleh Al-Mohsen, *Chinese-African relations, South-South ties, and alternative globalization*, Writings, 2011.
5. Adam mckeown, *conceptualizing chinese diaporas 1842 to 1949*, journal of asian studies, vol 58, n2, 1999.
6. Adel Hassan Mohamed Ahmed, *Chinese-African Relations*, Higher Academy for Strategic and Security Studies, 2015.
7. Ahmed Abu Khurais, 2021, *Chinese-American Competition over the African Contine*nt, Egyptian Institute for Studies.
8. China Analysis, octobre 2005 , http://www.centreasia.eu/publication/china-analysis-n1-septembre-octobre-2005.
9. Forum sur la *coopération sino-africaine,plan d'action de pékin 2007*-2009 ,novembre 2006.
10. François Lemon, *The Chinese Economy*, ed.: Sabah Kaadan, Damascus: Syrian General Book Authority, 2010.
11. Garudi Roger, *A Call to the Living*, Trans.: Dhouqan Qarqut, Syria: Damascus House, 1981.
12. Good blue, good and generous flowers, *determinants of Chinese foreign policy towards Africa Between the period 2000-2017*, a prepared memorandum included within the requirements for obtaining a master's degree in political science, specialization: foreign policy analysis, Zian Ashour University in Djelfa.
13. Hussein Bougara, Foreign Policy: *A Study in the Elements of Diagnosis and Theoretical Trends of Analys*is, Algeria: Dar *Houma 2012.*
14. *Ian taylor, china's foriegn towards africa in the 1990s*, the journal of modern african studies , vol36 ,n3, 1998.
15. Ignacio ramont , chine,mégapuissance ,*" le monde diplomatique*" ,aut 2004.
16. Jean raphael champnnier , *l'emreinte chinoise en afriqu* , http//www dial prd FR/dialpublications/ stateco/PDF.
17. J.n. resenau, *comparing foreign policies: theories findings and methods*, new York: sage publications, 1974.

18. Kenneth king , *The beijing china –africa sunmit of2006*, ,the new implementation of aid to education, beijin, cass, 2006.

19. M.A.Mohamed salih ,*sino-african ,european relation :an african perspective*, bejing,cass, 2006.

20. Mansour Faleh Ismail Al-Haisa, "*Opportunities and Challenges for Chinese Growth as a Great Power (1990-2008), Master's Thesis,* Mutah University of Jordan, Department of Political Science, Specialization in International Relations, 2009.

21. Marcel Merle, Foreign Policy, Trans.*: Khader Khader, Grace Press*, Beirut: International Horizons Series, (Without year of publication).

22. Muhammad Abd al-Ghani Saudi, *African Issues, Kuwait*: The World of Knowledge, 1980.

23. Muhammad Al-Sayyid Selim, *Foreign Policy Analysis,* 2nd edition, Cairo: Egyptian Nahda Library, 1998.

24. Muhammad Attiya Muhammad Rayhan, *"The Chinese Economic Experience and Its Future Challenges,"* Master's Thesis: Al-Azhar University Gaza, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Department of Economics, 2012.

25. Olivier mababia *, la chine en afrique,paris*: ellipses, 2012

26. Rahim kherad , *le non olignement*, alger : opu, 1983.

27. Samir Kat, *"The New Chinese Strategy in Africa, Opportunities and Threats*," Mohamed Kheidar University in Biskra,. 2014.

28. Tarfas, Naila, 2017, *The Economic Dimension of Chinese Foreign Policy Towards Africa, a supplementary memorandum for obtaining a master's degree in political science and international relations Specialization*: International and Strategic Relations, Mohamed Kheidar University, Biskra.